الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.26–E/2011/SR.53

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
6 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

اللجنة الثانية **الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠١١**

الجلسة السادسة والعشرون **الجلسة الثالثة والخمسون**

محضر موجز للجلسة المشتركة للجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع "الاستثمار في القدرات الإنتاجية لتحقيق نمو حافل بفرص العمل"

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس المشارك: السيد كابمبويه (رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) ..... (زامبيا)

الرئيس المشارك: السيد المؤمن (رئيس اللجنة الثانية) ..... (بنغلاديش)

المشاركون في المناقشة:

السيدة باشليه (وكيلة الأمين العام، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)

السيد هيرش (رئيس وكالة الخدمة المدنية)

السيد جومو (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) (مدير المناقشة)

السيد سومافيا (المدير العام لمنظمة العمل الدولية)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-56727X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

١ - **السيد كابمبويه** (الرئيس المشارك): رحب بالمشاركين في حلقة النقاش بشأن موضوع ''الاستثمار في القدرات الإنتاجية لتحقيق نمو حافل بفرص العمل'' التي اشترك في تنظيمها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية، والتي موضوعها يُكمل موضوع الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس لعام ٢٠١٢، المعنون ''تعزيز القدرات الإنتاجية، والعمالة، وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومنصف ومستدام على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''.

٢ - وأضاف قائلا إن الحالة الاقتصادية والمالية في العالم هي في فترة عدم يقين. ومما زاد في حدة الأزمات المالية والديون السيادية التقلب الشديد في أسواق الأسهم والسلع، في حين أدت الأزمة الاقتصادية والمالية إلى أزمة عالمية في فرص العمل. كما أدى ارتفاع أسعار الأغذية، والبطالة، والعمالة الناقصة إلى التعبير عن الاستياء الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. فبدون الحصول على شبكات السلامة الاجتماعية الواسعة النطاق، تلاقي أكثر الشرائح السكانية ضعفا وتهميشا الأمرين، وهي تغوص في قاع الفقر أو تصارع في سبيل الحفاظ على معيشتها.

٣ - فهناك حاجة ماسة إلى أن يقوم صانعو السياسات بتوحيد جهودهم لمعالجة الكثير من التحديات المترابطة. ومن شأن استراتيجية نمو أكثر توازنا وإدماجا تدعيم القدرات الإنتاجية وتعزيز النمو الحافل بفرص العمل. لذلك فإن الاستثمار بشكل أكثر فعالية وكفاءة في القدرات الإنتاجية هو رد لا بد منه، ليس على الأزمة الراهنة في فرص العمل فحسب، بل أيضا للتمكن من تحقيق نمو اقتصادي منصف مستدام وتنمية مستدامة.

حلقة نقاش بشأن موضوع ''الاستثمار في القدرات الإنتاجية لتحقيق نمو حافل بفرص العمل''.

٤ - **السيدة باشليه** (وكيلة الأمين العام، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة)): أعربت عن ترحيبها بحلقة النقاش كفرصة لمشاطرة الرسائل الرئيسية الواردة في التقرير الصادر مؤخرا عن الفريق الاستشاري المعني بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية، والمعنون ''الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة إدماجية منصفة''. وأردفت قائلة إن التقرير قد أُعد في إطار مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة. وتقوم منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية حاليا بقيادة هذه المبادرة، وذلك بدعم من ١٧ وكالة دولية أخرى، وشركاء التنمية، والمجتمع المدني.

٥ - وأضافت قائلة إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اعتمد في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ مشروع القرار E/2011/L.21/Rev.1، الذي اعترف فيه بالحاجة إلى تعزيز وتحقيق الحماية الاجتماعية الأساسية بغية توفير العمل اللائق في جميع البلدان. وهذه الفكرة ليست جديدة - فالحق في الحماية الاجتماعية يعود إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨ - ومع ذلك فإن الحصول على خدمات الحماية الاجتماعية ما برح من امتيازات القلة، وذلك رغم النمو الهائل في الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال العقود الستة المنصرمة منذ اعتماد ذاك الإعلان. فخمسة وسبعون في المائة من سكان العالم لا يتمتعون بتغطية كافية من الضمان الاجتماعي. وما برح ملايين البشر يعيشون بأقل من دولارين في اليوم وبدون توفر المرافق الصحية ومياه الشرب المأمونة. واستبعاد هذا العدد الكبير من الناس من منافع النمو الاقتصادي إنما يمثل

هدرا باهظا للإمكانيات البشرية كما يشير إلى مشاكل خطيرة تعتور الطريقة التي تتطور بها المجتمعات. كما أن ازدياد عدد السكان الشائخين يجعل الحصول على الخدمات الاجتماعية بشكل محدود مسألة تثير القلق بشكل ملح.

٦ - وتقرير الفريق الاستشاري المعني بالحد الأدنى للرعاية الاجتماعية يبين كيف أن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية هو العنصر المفقود في تحقيق العولمة العادلة. فقد أثبتت البلدان التي تتمتع بنظم حماية اجتماعية متينة، ولا سيما بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية، أنها أكثر قدرة على تحمل الصدمات الاقتصادية وأنها حققت في التنمية المستدامة نتائج أفضل مما حققته البلدان التي لا تتوفر لديها تلك النظم. والاستثمار في الحماية الاجتماعية هو وضع يكسب فيه الجميع من حيث أنه يحقق الاستقرار في الاقتصاد الكلي على المدى القصير ويزيد من الإنتاجية البشرية على المدى الطويل. ولقد بينت التجربة في كثير من البلدان، بما فيها البلدان منخفضة الدخل، أن إقامة نظم حماية اجتماعية هو احتمال مجدٍ، إذا ما توفرت المؤسسات وآليات التمويل الصحيحة. كما يشكل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عنصر أساسيا في هذه العملية. لكن في حين أنه في وسع الشركاء الدوليين المساعدة في جوانب مثل وضع الخطط، ونقل التكنولوجيا، وتوفير التمويل الأولي، لا يمكن لمبادرات الحماية الاجتماعية أن تنجح بدون توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات الوطنية.

٧ - وتابعت كلامها قائلة إنها، بصفتها رئيسة جمهورية تشيلي، وضعت الحماية الاجتماعية في صميم إدارتها. فقد وضعت حكومتها استثمارات كبيرة في تحسين الحصول على المياه والسكن وغير ذلك من الخدمات الأساسية، وبخاصة في تعزيز نماء الطفل والمساواة بين الجنسين. وقد قدمت هذه الجهود دروسا هامة عديدة في سبيل إقامة نظام حماية اجتماعية. فأولا، يجب أن يكون التلاحم بين السياسات اعتبارا رئيسيا. إذ لا يمكن التصدي للبطالة بدون النظر في توفير فرص التعليم، وهذا ما يعتمد بدوره على النتائج الصحية، التي تتصل بمسائل كتوفير المرافق الصحية والمياه. لذلك ينبغي أن تشمل سياسة المبادرات قطاعات متعددة وأن تترجم إلى إجراءات منسقة. وثانيا، ينبغي اعتبار توفير الخدمات الأساسية للناس الذين هم في أمس الحاجة إليها الحد الأدنى في الاستثمار. كما أن إقامة نظام حماية اجتماعية هو عملية تدريجية واستدامتها من الناحية المالية هو اعتبار حساس. وما توفير الخدمات الأساسية جدا للناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلا استثماراً صغيراً يحدث فرقا هائلا في حياتهم. وثالثا، أن توفير الحماية الاجتماعية ينبغي أن يتم بهدف تمكين الناس ودعمهم. فالهدف هو ليس خلق الاتكالية لدى الناس بل إطلاق قدرتهم الإنتاجية، رجالا ونساءً، كعمال، وأرباب عمل، ومستهلكين، ومواطنين. ومفهوم الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية يراعي هذه الدروس الرئيسية. فمن خلال التحويلات الاجتماعية النقدية أو العينية، كالمعاشات التقاعدية، واستحقاقات الأطفال، وضمانات العمل، يضمن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية حصول الجميع على الخدمات الأساسية كما يضمن ألا يعيش أي شخص دون مستوى مقرر للدخل.

٨ - وتابعت كلامها قائلة إن الفريق الاستشاري المعني بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية قد أبرز اعتبارات رئيسية من أجل وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، ففي توفر الإرادة السياسية الكافية ما يزيل العقبات ويمكّن من وضع المعايير المرغوبة. كما أن استدامة الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني هو اعتبار هام آخر تبيّن أنه ممكن عمليا. وعلى سبيل المثال، فقد وجدت منظمة

العمل الدولية في تحليل أجرته بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي أن الحفاظ على برامج الحماية الاجتماعية الأساسية في بلدان نامية كبنن والسلفادور لا يكلف أكثر من ١ إلى ٢ في المائة من ناتجهما المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فإن خطط الحماية الاجتماعية تعزز على المدى الطويل الطلب الإجمالي وتولّد إيرادات ضريبية.

٩ - أما وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية وتطبيقه فينبغي أن يتم بإجراء حوار بين الحكومة والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى هذا، وفي حين أن مفهوم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية هو ذو تطبيق شامل، فإن وضعه يجب أن يتكيف مع الهياكل الأساسية المحددة، والقيود الاقتصادية، والديناميكيات السياسية، الخاصة بالبلد. وأخيرا، ينبغي أن يُفهم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية على أنه الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الحماية الاجتماعية الكاملة. كما ينبغي أن تزداد مستويات الحماية المقدمة مع ازدياد السعة المالية للحكومة.

١٠ - واختتمت كلامها قائلة إن التقرير يعرض قصص نجاح من جميع أنحاء العالم وأن القصد منه هو الإيحاء للمسؤولين الحكوميين بجميع مستوياتهم بتطبيق السياسات التي تستند إلى مفهوم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية كجزء من استراتيجية متماسكة للتقدم في عملية عولمة إدماجية منصفة.

١١ - **السيد جومو** (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن التقرير هو مساهمة حسنة التوقيت، بالنظر لصدوره في أعقاب الكثير من القلاقل الاجتماعية، بما فيها حركة ”الساخطون“ في إسبانيا والكثير من حركات، ”احتلوا وول ستريت“ في جميع أنحاء العالم.

١٢ - **السيد إيرازوريس** (شيلي): قال إن حكومته تعتقد، كما ذُكر في التقرير، بأن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية يقوم بدور هام في القضاء على الفقر وإعداد الناس من أجل إدخالهم في سوق العمالة من خلال توفير العمل اللائق؛ وإن التشريع الشيلي قد أظهر مؤخرا التزامه بدعم الأسر عن طريق زيادة فترة إجازة الأمومة القانونية من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر. وبالإضافة إلى هذا، هناك مشروع قانون قيد النظر الآن لتقديم الأموال مباشرةً للأسر التي تعيش في فقر مدقع. كما أُنشئت وزارة مخصصة على وجه التحديد للتنمية الاجتماعية من أجل وضع هذه السياسات والبرامج وتطبيقها، بالتعاون مع الهيئات الحكومية الأخرى والمجتمع المدني.

١٣ - **السيد آشاريا** (نيبال): قال إن مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية هامة بشكل خاص بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل؛ وإن حكومته ما برحت تحاول توفير الخدمات الاجتماعية من خلال المعاشات التقاعدية، ودعم الأرامل، والبرامج الأخرى. بيد أن الضائقة في القدرات، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد المؤسسية والبشرية، في سياق أن ٧٠ في المائة من السكان يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، إنما تحد من نطاق واستدامة أية مبادرة لتوفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية. وسأل عما إذا كان هذا المفهوم قد تم تحليله من وجهة نظر البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا وعما إذا كانت هناك توصيات متوفرة بشأن زيادة الدعم لتحسين تماسك السياسات والقدرة الإنتاجية.

١٤ - **السيد رحمن** (بنغلاديش): قال إن الحماية الاجتماعية هي في صلب خطة حكومته للتنمية الطويلة الأجل. وطلب تقييما للصلات القائمة بين التوصيات المحددة في التقرير وبرنامج عمل اسطنبول. كما سأل

عما إذا كان التقرير سيُستخدم كوسيلة للدعوة في الاجتماع القادم لمجموعة العشرين.

١٥ - **السيدة مونتيل** (فرنسا): شكرت السيدة باشليه على ما أبدته من قيادة وما قامت به من أعمال في مجموعة العشرين وأعربت عن تأييدها للسؤال الثاني الذي طرحه ممثل بنغلاديش.

١٦ - **السيد آلميدا** (البرازيل): قال إن مسألة الحماية الاجتماعية هامة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة ويجب أن تكون في صلب جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠). فالحد الأدنى للحماية الاجتماعية هو ليس محتمل التكاليف فحسب، بل هو يمول نفسه، بالنظر إلى تخفيفه من آثار الأزمات الاقتصادية. وأعرب عن تأييد حكومته الكامل لمبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية.

١٧ - **السيدة باشليه** (وكيلة الأمين العام، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة): قالت إن مفهوم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية ليس توجيهيا. فينبغي لكل حكومة أن تحدد احتياجاتها وأولوياتها الخاصة بها وتعالج الحماية الاجتماعية كعملية تدريجية ترافق الجهود التي بذلها لبناء القدرات والاستدامة المالية؛ وفي حين أن بلدانا نامية كثيرة، بما فيها بنغلاديش، لم تطبق بعد نظاما للحماية الاجتماعية الكاملة، فقد حققت نتائج غير عادية ببرامجها في مجالات كالصحة والتعليم؛ وفي وسع حكومات أقل البلدان نموا أن تقرر المكان الأنسب للبدء في العمل.

١٨ - وأضافت قائلة إنه في حين يركز التقرير على البلدان المنخفضة الدخل ويورد أمثلة ذات صلة، فإنه يمكن تطبيقه أيضا على البلدان المتقدمة. فلكل مجتمع احتياجاته وفي كل نظام متسع للتحسين. وأردفت قائلة إن الأعمال التي قامت بها كرئيسة لجمهورية شيلي في سبيل توسيع نطاق المنافع والفرص الاجتماعية قد استندت على الاستثمارات التي قامت بها إدارات الحكومات السابقة في القدرات المؤسسية. والتقرير يقدم بعض التحليلات لكيفية بناء السعة المالية من أجل البرامج الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فقد وجد صندوق النقد الدولي أن التكاليف الطويلة الأجل لعدم الاستثمار في خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك تدريب الموارد البشرية، هي أكبر بكثير من القيام بتلك الاستثمارات. فالقصد من التقرير هو أن يكون وسيلة للدعوة وسيصدر في مختلف المناطق. فقد أُعد من أجل صانعي القرارات وهو يقدم طريقة التفكير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أجل الاستثمار في توفير الحد الأدنى للحماية الاجتماعية. وتقوم منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية بوضع استراتيجيات للتشجيع على استخدامه من قِبَل الحكومات، والمجتمع المدني، ونقابات العمال، كأساس لاتخاذ الإجراءات.

١٩ - واستطردت قائلة إنها تعمل بشكل وثيق مع رئاسة مجموعة العشرين، التي وضعت الحماية الاجتماعية في صميم جدول أعمالها. فوزراء المالية في مجموعة العشرين يدركون الحاجة إلى نظم حماية اجتماعية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على حد سواء. كما تدعو الحاجة إلى العمل مع المجموعات دون الإقليمية وغيرها من التجمعات، بالنظر إلى أنه من الواضح أن بعض البلدان في حاجة إلى دعم مالي وتقني من أجل الشروع في برامجها.

٢٠ - **السيد سومافيا** (المدير العام لمنظمة العمل الدولية): أعرب عن رغبته في أن يتناول على وجه التحديد مسألة ما إذا كان هناك نماذج إنمائية بديلة يمكن للبلدان تطبيقها بالنظر إلى ضيق الحيز المتاح للسياسات. فهذه المسألة ملحة بوجه خاص بالنظر إلى اقتراب موعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥؛ والنماذج

الإنمائية البديلة ممكنة، لكن تطبيقها يتطلب النظر في منشأ الأزمة الراهنة. فالمسألة هي هيكلية وعامة في آن معا، بالنظر إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية هي نتيجة السياسات التي كان معمولا بها. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يحلل أسباب تحمّل البلدان الناشئة الأزمة بشكل أفضل مما تحملته البلدان المتقدمة، وتجنبها الوقوع في أزمة الديون السيادية اللاحقة.

٢١ - وأضاف قائلا إن نموذج النمو والعولمة الذي كان قائما قد أصبح أقل كفاءة بشكل مطرد. فقد زاد من عدم المساواة الاجتماعية، وتسبب في الإضرار بالبيئة، وحابى النظام المالي والشركات المتعددة الجنسيات، وشجع نظاما قائما على التصدير دون أن يأبه لتوسيع الأسواق المحلية. فسياسة الاقتصاد الكلي تفوقت على السياسة الاجتماعية، مما أسفر عن مستويات عالية في النمو مع نقص في فرص العمل. وبالإضافة إلى هذا، فقد حوّل النهج السائد المتبع إزاء المال والاقتصاد الأدوات التقنية إلى إيديولوجيا. وعلى سبيل المثال، فقد كان من شأن التطبيق العام لإلغاء الضوابط التنظيمية الإفراط في تقييم قدرة الأسواق إلى حد التنظيم الذاتي والتفريط في دور الحكومة في وضع الضوابط التنظيمية. كما كان من شأن التمسك المتصلب بالتعاليم الأخرى، مثل ”النمو أولا ثم التوزيع“، تقويض دور السياسة العامة، وكرامة العمل، واحترام البيئة، وأدى في نهاية المطاف إلى حالة السخط الراهنة في العالم. فلا بد أن يعود وضع السياسات وتنفيذها إلى النظرة التقنية لأدوات الاقتصاد، التي يتعين استخدامها وفقا لمتطلبات حالة بعينها.

٢٢ - والأمم المتحدة هي أفضل مكان لجمع الأفكار ودفع السياسات في اتجاه مختلف. فهي أكثر الأماكن مصداقية من أجل إجراء المفاوضات المناسبة وجمع وجهات نظر مختلف المجموعات، التي تتراوح بين أقل البلدان نموا والاتحاد الأوروبي. والتحدي كبير لكن الفرصة أكبر. فمفهوم الاقتصاد المفتوح والمجتمعات المنفتحة جعل في الإمكان توجيه الأسواق نحو نتائج مختلفة. وفي حين أن السلطات تنظر إلى السخط المدني من الناحية السياسية، مع التركيز على ما إذا كان في الإمكان استغلال القلاقل للتأثير في الانتخابات القادمة، فإن ما يطلبه الناس هو أن يقوم القطاع الخاص والحكومات بإيجاد طرق لتوفير فرص عمل لائقة، ومشاطرة الثروة العامة، والحفاظ على البيئة، والاستماع إلى صوت الشعب، وتوفير الحماية الاجتماعية الأساسية.

٢٣ - واقترح مفهومين من أجل المناقشة: الحاجة إلى عصر جديد من العدالة الاجتماعية، وإمكانية إقامة نظام عولمة أكثر إنصافا ومراعاة للبيئة. فبموجب النموذج القديم، أدى التركيز على الاقتصاد المالي إلى سحب الموارد من الاقتصاد الحقيقي. فالحكومات قامت بتخفيض الضرائب، في حين تحمّل العمال الديون التي استُخدمت لإنقاذ النظام المالي. والطرق الجديدة في التفكير يمكن أن تجعل الاستثمار الاجتماعي يبدو مجديا. والتغيير الأول لا بد أن يكون في المعايير التي تقرر نجاح السياسة الوطنية. وعلى سبيل المثال، وبدلا من الحكم على النجاح استنادا إلى النسبة المئوية للنمو والدخل الفردي، وهذا ما يُخفي مسائل مثل عدم المساواة، فإن النموذج الجديد سيحكم على نجاح السياسات استنادا إلى ما إذا كانت قد أدت إلى تخفيض العجز في العمل أو توسيع الحيز اللازم لإجراء حوار اجتماعي. وفي التركيز على زيادة القدرة الإنتاجية ووضع حد أدنى للحماية الاجتماعية ما يمكّن من القيام بتغيير حقيقي في نمط العولمة.

٢٤ - ويمكن القول جدلاً بأن استثمارات كهذه ليست عملية في وقت الأزمات. بيد أن التدابير القصيرة الأجل القائمة على أساس سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية لا تقدم في الواقع أي حل. فتقديم التضحيات أمر

لا مندوحة عنه، لكن المجتمعات تتكيف مع أي تغيير في الاتجاه إذا ما اعتقدت بأن الموارد تتم مشاطرتها بشكل أكثر إنصافا بدلا من استخدامها لإنقاذ القطاع المالي فقط لا غير. أما الفرصة المتاحة للإبداع في تكوين السياسات فهي لم تكن أكبر مما عليه الآن. فخلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، سددت البلدان الناشئة في أمريكا اللاتينية وآسيا قروضها المترتبة عليها إزاء صندوق النقد الدولي وتمكنت من التصدي للأزمة الاقتصادية بطرقها الخاصة. وما المكانة المتنفذة جدا التي تحتلها حكومات إندونيسيا والصين والبرازيل في مجموعة العشرين إلا دليلا على استقلالها الفكري من ناحية الاتجاه في السياسات. فعلى الأمم المتحدة أن تستوعب هذه الحقيقة الجديدة وأن تضعها في خدمة الحكومات من خلال ولاية قوية جريئة.

٢٥ - **السيد جومو** (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الكثير من القلاقل الحالية يمكن عزوه لآثار أزمة البطالة بين الشباب. فكثير منهم اضطروا إلى تأجيل البدء بحياتهم الوظيفية، مما ترتب عليه آثار بالنسبة لحياتهم وتطورهم المهني. وعلاوة على ذلك، فإن مشكلة العمالة الناقصة قد ازدادت حدة في النظم الاقتصادية الأقل تقدما.

٢٦ - وأضاف قائلا إنه لا بد من التذكير بأن الحالة الاقتصادية قبل الأزمة كانت أبعد ما تكون عن الحالة المثالية. ففي حين شهدت البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى نموا لأول مرة، فقد كان هذا نتيجة الاستثمارات الكثيفة رأس المال في مجالات كالتعدين، التي لم تحسّن التوقعات في العمالة. فقد أدت سياسة القروض السهلة التي اتُبعت في الولايات المتحدة، في أعقاب انفجار فقاعة الإنترنت في عام ٢٠٠١ إلى أزمة القروض العقارية الأخيرة والإفراط في الاستثمار في القطاعات المربحة من قِبَل القطاع المالي. كما استمرت حكومات كثيرة في اتباع سياسة القروض السهلة إثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ومع ذلك هناك الآن من يتردد في الاستثمار في القدرات الإنتاجية بسبب تراكم القدرات.

٢٧ - ويقدم الاتفاق العالمي الأخضر الجديد تفكيرا مبدعا من أجل تحقيق الإنعاش الاقتصادي. فهذا الاقتراح يدعو إلى الاستمرار في الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار في إيجاد فرص العمل، والأهم من ذلك، في النمو الأخضر. فتحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية ليس ممكنا بدون الحصول على طاقة رخيصة. ورغم التقدم المحرز في إنتاج الطاقة المتجددة، فإنها لا تزال أكثر كلفة في الوحدة من الطاقة المنتجة بالوقود الأحفوري. وبدلا من زيادة تكاليف الطاقة وإلقاء العبء على كاهل الفقراء، فإن النمو الأخضر يشجع توليد الطاقة المتجددة من خلال عملية الدعم التناقلي، بما في ذلك من خلال الترتيبات المتعلقة بتعريفات التزود، التي تقوم بموجبها شركات توزيع الكهرباء بشراء أنواع طاقة مختلفة بأسعار مختلفة. وقد ازدادت الاستثمارات في أبحاث الطاقة وانخفضت تكاليف الوحدة في الحالات التي لم تعق فيها حقوق الملكية الفكرية عملية التعلم. وثمة مكون آخر في النمو البيئي وهو الاستثمار في الأبحاث لزيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية. فقد أسفرت الاستثمارات في عقد الستينات وعقد السبعينات من القرن الماضي عن زيادة كبيرة في إنتاج الذرة والقمح والأرز، لكن التمويل العام للأبحاث الزراعية انهار منذ ذاك الحين. وأخيرا، فإن النمو الأخضر يتضمن تعزيز القدرات الإنتاجية والاستثمار في الهياكل الأساسية المراعية للبيئة. مما يحسّن الأحوال المعيشية للناس بطريقة مستدامة بيئيا.

٢٨ - والتحدي الكبير المتمثل في تحقيق التنمية مع التصدي لآثار الاحترار العالمي والتعافي من الأزمة الغذائية والاقتصادية وأزمة فرص العمل إنما يتيح فرصة للاستثمار

بشكل ملموس في القدرات الإنتاجية. وقد واجهت البلدان التي لديها مدخرات الأزمة بشكل حسن، لكن مدخراتها كانت مقيدة بسندات مالية ذات عوائد متدنية. وفي الإمكان إعادة توزيع الموارد بطرق تعزز القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق نمو حافل بفرص العمل. فهناك حاجة إلى مرافق مالية تشعر بمهمتها، ليس من أجل تجاوز الأزمة فحسب بل أيضا لإيجاد الأحوال اللازمة لتوفير حياة ومستقبل أفضل للجميع.

٢٩ - **السيد جالفيز** (شيلي): سأل عن الدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة لتعزيز نمو أكثر إدماجا ومراعاة للبيئة. وأشار إلى وجود الأمم المتحدة البارز في عقد التسعينات من العام الماضي، ولا سيما بسبب سلسلة اجتماعات مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية؛ أما حاليا، وباحتلال مجموعة العشرين المشهد، قد تكون دعوى التعددية في خطر. وبالنظر إلى أن منظمة العمل الدولية تعمل مع مجموعة العشرين، فقد تستطيع أن تكون بمثابة جسر وأن تقدم مؤشرات لمختلف الجهات الفاعلة بشأن كيفية العمل كي يكمل بعضها بعضا.

٣٠ - وأعرب عن اعتقاده بالحاجة إلى شكل جديد من حقوق الملكية الفكرية كجزء من النموذج الاقتصادي الجديد الذي يجري الآن بحثه. وطلب وجهات النظر بشأن كيفية وأسباب عدم نجاح الترتيبات الحالية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في تحقيق نمو أكثر إنصافا وإدماجا وما هو الشكل الذي تحتاجه هذه الحقوق لدعم التنمية، وفي ذات الحين، لحماية حقوق الأشخاص المبدعين الذين يجلبون الأفكار للعالم.

٣١ - **السيد شتينفولد** (النرويج): أشار إلى أن بعض أصحاب المصلحة قد أيدوا لأكثر من عقد من الزمان التحليلات والوصفات التي قدمها السيد سومافيا. وأردف قائلا لكن لسوء الحظ، وحتى عام ٢٠٠٨، أناس قلائل جدا كانوا على استعداد للإصغاء لتلك الآراء، التي صُرف النظر عنها كآراء سلبية ساذجة. أما الأناس الذين كانوا يؤمنون بتلك الآراء، فقد شعروا بالتفاؤل عند سقوط مؤسسة ليمان براذرز، ظنا منهم بأن صانعي القرار سوف يصغون لتحليلاتهم أخيرا، ولكن بدلا من ذلك، سرعان ما عاد العالم بعد ذلك ببضع سنوات إلى الفلسفة الاقتصادية ذاتها والنموذج الاقتصادي ذاته؛ وتساءل عن سبب حدوث ذلك.

٣٢ - **السيد آليدا** (البرازيل): لاحظ أن الحالة الراهنة تمثل نمطا جديدا ناشئا؛ وأشار إلى أن التأكيد في عقد الخمسينات وعقد الستينات من العام الماضي كان على التصنيع، الذي كان في ذاك الحين كلمة مرادفة تقريباً للتنمية. وعلى النقيض من ذلك، فإن مفهوم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية قد أعاد المناقشة إلى نهج التنمية البشرية الذي مركزه الناس والذي كان سائدا من عقد التسعينات من القرن الماضي حتى فترة حديثة العهد جدا، والذي أسفر عن وضع الأهداف الإنمائية للألفية. وتساءل عما إذا كان العالم يتحرك الآن باتجاه لقاء بين مختلف النُهُج، لقاء يمكن أن يتبلور في مؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة.

٣٣ - **السيد رحمن** (بنغلاديش): اقترح أن تشارك أيضا منظمة التجارة العالمية ومنظمة الهجرة الدولية في النمط الجديد، وتساءل عما إذا كانت منظمة العمل الدولية في نقاش معهما؛ كما تساءل عما إذا كان العمل لا يزال جاريا بالاتفاق العالمي الأخضر الجديد أم أنه فصلٌ أُغلق.

٣٤ - **السيدة مونتيل** (فرنسا): لاحظت بأن تقرير الفريق الاستشاري المعني بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية كان بمثابة إبلاغ عن عمل وزراء العمل ووزراء التنمية في

مجموعة العشرين، وكلتا المجموعتين انعقدتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ وأن النتائج التي توصلتا إليها قد أحيلت إلى رؤساء الدول الذين سيجتمعون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في مدينة كان بفرنسا، بالنظر إلى أن مسألة البعد الاجتماعي في العولمة ستُبحث بكل تأكيد في ذاك الاجتماع. وأردفت قائلة إنه لا يمكن السيطرة على الأزمة بدون اتباع نهج هيكلي طويل الأجل. فهذا هو النهج الذي تتبعه مجموعة العشرين برئاسة فرنسا، التي ترى أن مفهوم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية هو في صميم النمو المستدام المتوازن الإدماجي. فالنظر إلى النمو من ناحية الناتج المحلي الإجمالي لم يعد كافياً، ولا بد من توسيع نطاق التحليل. والجانب الهام الآخر لمفهوم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية هو أنه معاكس للدورات الاقتصادية، وهذا أمر هام بشكل أساسي في سياق الأزمة. وطلبت وجهات نظر المشاركين في المناقشة بشأن الأعمال التي اضطلعت بها مجموعة العشرين برئاسة فرنسا، كما طلبت معلومات عن التعاون الجاري بين منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي.

٣٥ - **السيد آشاريا** (نيبال): لاحظ أن النمط الحالي للتنمية الاقتصادية مشحون بالتناقض بطبيعته، من حيث أن التركيز هو بشكل حصري على زيادة الإنتاجية، مما يستتبع استخدام التكنولوجيا، لكن هذا يؤدي بدوره إلى فقدان فرص العمل. فزيادة كفاءة الأسواق بدون زيادة تقابلها في الطلب الإجمالي يعني أن الإنعاش الإجمالي للاقتصاد لن يكون ممكنا. وتساءل كيف يكون من الممكن ضمان مستوى عال من الإنتاجية والنمو مع زيادة العمالة في الوقت ذاته. فالمطلوب هو إيجاد نموذج جديد للتنمية.

٣٦ - وسأل عن الكيفية التي أثّر بها ظهور فكرة البُعد الاجتماعي للنمو الاقتصادي في إطار استقرار الاقتصاد الكلي الذي هو الشغل الشاغل للمؤسسات المالية الدولية، وعما إذا كانت هذه الأخيرة أكثر إدراكا الآن لهذه المسألة. ولاحظ أن العقبات الكبيرة التي تعيق حل الأزمة الغذائية هي عدم الاستثمار في الزراعة لأجل طويل، والمضاربات، وتحويل المواد الغذائية لصنع الوقود الحيوي، فسأل عن الكيفية التي يمكن بها تجاوز هذه العقبات.

٣٧ - **السيد إيجالي** (نيجيريا): قال إن التقرير وما تلاه من نقاش قد جعل من الواضح أن هناك حاليا درجة عالية من الاستياء والغربة الاجتماعية في العالم. فيجب على المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده لتقديم المساعدة لأكثر القطاعات ضعفا في المجتمع، وبخاصة في البلدان النامية، حيث لا يوجد فرص عمل ولا احتمال لوجودها. وتدعو الحاجة إلى التركيز بشكل خاص على تحسين القطاع الزراعي، الذي ما برح دعامة بلدان كثيرة في العالم النامي؛ كما تدعو الحاجة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين الوصول إلى الأسواق.

٣٨ - **السيدة كاغه** (ألمانيا): قالت إنه من المهم ترجمة المفهوم المجرد للحد الأدنى للحماية الاجتماعية إلى مسائل عملية، كمسائل الصحة والمياه والبيئة؛ وإن إيجاد الحلول أمر معقد جدا، فحتى في ألمانيا هناك نقاش دائم بشأن ما إذا كان في مقدور البلد تحمّل نفقات نظامه السخي للحماية الاجتماعية. فهذه ليست مسألة يمكن حلها مرة واحدة وإلى الأبد، بل هي عملية في تكيُّف مستمر.

٣٩ - وأضافت قائلة إن الأزمة قد كشفت بوضوح عن قيمة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، وهذا ما ساعد إلى حد كبير في تحقيق الإنعاش، ووضع تكاليفه في المنظور الصحيح. فالمطلوب هو توافق اجتماعي وعقد بين الأجيال؛ وعلى الناس أن يفهموا أن الحماية الاجتماعية ليست مجانية؛ وأنه على الجميع أن يساهموا، من خلال الضرائب التي يدفعونها. وفي حين أنه في الإمكان، على

أساس التوافق الاجتماعي، أن يجتمع ممثلو الشركات والعمال مع الحكومة لبحث الحلول، فإن السؤال الرئيسي هو من الذي يمثل فعلا العاطلين عن العمل.

٤٠ - **السيدة وليامز** (غرينادا): قالت إن ظاهرة النمو الخالي من فرص العمل قد سببت قدرا كبيرا من القلق، لأن النمو يقترن على الدوام بإيجاد فرص العمل والتوسع. ويبدو الآن أن الابتكارات التكنولوجية قد أدت إلى تبديد الوظائف، مما يعني أن على البلدان النامية أن تختار بين النمو وبين إيجاد الوظائف. ولا بد من الترحيب الشديد بتشديد المناقشة الحالية على كيفية تحقيق النمو الحافل بفرص العمل. فالاستثمارات التي توضع في الحماية الاجتماعية لمساعدة الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين في حاجة إلى دعم اجتماعي يمكن أن تكون الخطوة الأولى في الطريق نحو اقتصاد جديد.

٤١ - **السيد هيرش** (رئيس وكالة الخدمة المدنية): قال إن تقرير الفريق الاستشاري المعني بالحد الأدنى للرعاية الاجتماعية لم يعده خبراء اجتماعيون من أجل خبراء اجتماعيين؛ فالكثير من الإلهام الذي أوحى بإعداد التقرير مصدره علماء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأوساط الأكاديمية، الذين أدركوا بعد الأزمة بوقت قصير أن أحد أسبابها العميقة هو عدم وجود حماية اجتماعية. فالنمط القديم الذي يقول، ”النمو أولا ثم التوزيع“، لم يكن ناجحا حقا: والفكرة السائدة الآن هي أنه إذا ما توفرت الحماية الاجتماعية أولا، فسيصبح الناس والشركات والبلدان أكثر غنى. وهذه النظرية لم يطرحها خبراء اجتماعيون بل علماء اقتصاد.

٤٢ - وأضاف قائلا إن مؤلفي التقرير، حاولوا عند كتابته إيجاد وسيلة يمكن أن تكون مفيدة للبلدان بجميع فئاتها. وكان القصد تجنب رفض التقرير من قِبَل البلدان الغنية جدا بسبب أنه لديها فعلا حماية اجتماعية، أو من قِبَل البلدان الفقيرة جدا بسبب أنها أفقر من أن تستطيع تقديم حماية اجتماعية. كما حاول المؤلفون أن يبينوا أن بعض المسائل مشتركة بين بلدان متعددة حتى ولو كان لديها مستويات مختلفة جدا من الحماية الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، يتعين على جميع البلدان، مهما كان مستواها في التنمية، أن تنظر في مسألة المستوى المناسب من النفقات الصحية التي يتعين على الفرد دفعها من ماله الخاص، وما إذا كان ينبغي توفير الرعاية المجانية للفقراء، والأمهات، والأطفال الصغار، وهلم جرا. كما يتعين على كل بلد أن يواجه مسألة كيفية تمويل الحماية الاجتماعية لديه.

٤٣ - وهناك فرق بين شبكات السلامة وبين الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية. فالحد الأدنى للرعاية الاجتماعية هو مفهوم يشمل جميع السكان، على أساس التضامن، وليس فقط السكان الفقراء أو البلدان الفقيرة. فمن ناحية الصحة، على سبيل المثال، يعني هذا المفهوم أنه في مقدور البلد أن يوفر الخدمات الصحية لجميع المواطنين بغض النظر عن الدخل أو الوضع الاجتماعي.

٤٤ - وتابع كلامه قائلا إن مفهوم الرعاية الاجتماعية كان مسألة وطنية، يُبت فيها على المستوى الوطني، لكنه قد يكون أصبح الآن مفهوما دوليا. فما يحدث في أحد البلدان يؤثر بشكل متزايد على البلدان الأخرى. وما لم تحرز جميع البلدان تقدما في الحماية الاجتماعية، فقد تضطر بعض البلدان التي أقامت الحماية الاجتماعية إلى إزالتها. وكذلك، وفي حال عدم وجود الحماية الاجتماعية، ستزداد بعض أوجه الخلل الحالية في العالم حدة، وعلى سبيل المثال، في مجال الهجرة والأمراض الوبائية. بيد أن القصد لن يكون أن تملي بلدان الشمال تعليماتها على بلدان الجنوب؛ بلى، فأحد الجوانب المثيرة للاهتمام في كتابة التقرير كان تبادل الخبرات بين بلدان الجنوب.

٤٥ - **السيد سومافيا**: أعرب عن موافقته على أن الأمم المتحدة قد مارست القيادة في مجال السياسات في عقد التسعينات من القرن الماضي في العديد من التجمعات الهامة. فقد أصبح من الواضح في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢، وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥، أن الحكومات تواجه صعوبات بالنسبة لنموذج النمو المعتاد وأنماطه في الاستهلاك والاستثمار، وأنها تعتقد بأن ظاهرة العولمة لم تراع بشكل كافٍ النمو في فرص العمل، أو الحد من الفقر. أو التلاحم الاجتماعي. وأعرب عن اعتقاده بأن الأزمة الحالية إنما تتيح فرصة للأمم المتحدة كي تمارس ثانية القيادة في مجال الأفكار والسياسات وأن تصبح إطارا جذابا لإجراء المفاوضات الهامة. ولتحقيق هذا الهدف، قد يكون أحد النُهج الممكنة جعل بعض هيئات الأمم المتحدة أصغر حجما وأكثر قدرة على الحركة، بحيث يعمل أعضاؤها بالإنابة عن الدوائر التي يمثلونها.

٤٦ - وثمة مسألة أخرى وهي العلاقة بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. فعند حدوث الأزمة، كانت مجموعة العشرين المحفل المناسب لاتخاذ بعض القرارات الهامة والعاجلة، بالنظر إلى أن بلدانها الأعضاء تمثل نسبة كبيرة من اقتصاد العالم وجزءا كبيرا من سكانه. ولكن ما إذا كان هذا النمط هو النمط المثالي من أجل المستقبل فهو سؤال بلا جواب.

٤٧ - وأضاف قائلا إن المواقف النسبية للأمم المتحدة ومجموعة العشرين تحددها مصداقية أفكارهما، والنتائج التي حققاها، وما إذا كان هناك شعور بأنهما قادرتان فعلا على تقديم سياسات تعالج مشاكل الناس. وسيكون اجتماع مجموعة العشرين القادم في مدينة كان بفرنسا هاماً بسبب أن المجموعة برئاستها الفرنسية الحالية قد طرحت بقوة النتائج الاجتماعية المترتبة على العولمة على بساط البحث. وأعرب عن يقينه بأن الأمم المتحدة لديها القدرة على وضع الأفكار والسياسات التي يمكن أن تؤدي إلى عصر جديد من العدالة الاجتماعية وإلى عولمة أكثر إنصافا واستدامة ومراعاة للبيئة، ولديها القدرة أيضا على اتخاذ القرارات الداخلية الضرورية لجعل المنظمة مرة أخرى مكانا لاتخاذ القرارات.

٤٨ - وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها ممثل النرويج، قال إن العامل الرئيسي في انزلاق العالم وعودته إلى حالة ''الأمور تسير كالمعتاد'' هو ارتفاع تقييم المصارف في بلدان العالم المتقدم، وارتفاع أسواق الأسهم، وتحقيق نمو متواضع، وهكذا خلصت البلدان إلى أن الأزمة قد انتهت. وكان أن قررت مجموعة العشرين أن الحاجة تدعو إلى الاستمرار في تطبيق حِزَم الحوافز لضمان النمو، ولكن يتعين في ذات الوقت إيلاء الاهتمام بحذر لازدياد الديون. أما الفارق بين مستوى الحوافز ومستوى الديون فقد تم تحديده في مؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة العشرين في مدينة بيتسبورغ بالولايات المتحدة الأمريكية. ولكن حتى انعقاد مؤتمر قمة مجموعة العشرين في تورنتو بكندا، كان قد تم التخلي عن الفارق المذكور وأصبحت المسألة هي مسألة ديون سيادية وتقشف. وفي مؤتمر القمة الذي عقد في سيوول، أولي مزيد من الاهتمام لمسائل التنمية، لكن العامل الرئيسي في اجتماع مدينة كان سيكون كيفية تحقيق التوازن بين الإيحاء بالثقة في الأسواق المالية وضمان ثقة المواطنين في هذه الأسواق. وعندما تم إنقاذ المصارف، كان من الأفضل لو أنه تم وضع شروط، كأن تلتزم هذه المصارف باستثمار مبلغ معيّن في الاقتصاد الحقيقي، بدلا من العمل في مجال الاقتصاد المالي فقط.

٤٩ - واستطرد قائلا إن الأزمة لم تكن ظاهرة عالمية، كما وأن الرد عليها لم يكن موحدا. فقد كان في مقدور بعض البلدان الناشئة، وكذلك البلدان المتقدمة كاستراليا

وكندا وألمانيا وبلدان الشمال، التصدي لهذه الأزمة بشكل أفضل من غيرها، وعلى وجه التحديد بسبب أن لديها نظاماً متينا للضمان الاجتماعي. فبدلا من النظر إلى نظام الضمان الصحي على أنه تكاليف كبيرة، ينبغي النظر إليه على أنه مساهمة كبيرة في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في البلد وفي تيسير إنعاشه الاقتصادي، في آن معاً.

٥٠ - وما هو على وشك الظهور هو الفكرة القائلة بأنه لا بد من تكامل سياسة الاقتصاد الكلي في البلد مع سياسات العمالة أو السياسات الاجتماعية. وكان الرأي التقليدي أنه يتعين على البلدان كخطوة أولى أن تضمن وجود سياسات اقتصاد كلي سليمة، مما سيسفر عن انخفاض في التضخم، وتوازن في الميزانية، وانخفاض في النسبة بين الديون وبين الناتج المحلي الإجمالي؛ وأن هذه السياسات ستؤدي إلى النمو وأن النمو سيؤدي إلى إيجاد فرص العمل. بيد أن ما حدث في الواقع، هو أن النتائج المفيدة المتوقعة لهذه السياسات لم تتحقق. واقترح أن اتباع نهج مختلف سيؤدي إلى نتائج أفضل، أي وضع أرقام استهداف محددة للنمو في فرص العمل، تماما كما يوضع الآن أرقام مستهدفة من أجل الادخار أو الاستثمار أو التضخم. وهذا يتطلب عقلية جديدة كلية بين صانعي القرارات الاقتصادية، لكنه لن يتطلب تعديلا في الطريقة التي يعمل بها السوق: بل ينبغي لصانعي القرارات أن يضعوا لأنفسهم أهدافا مختلفة ومن ثم يقومون بتنظيم سياساتهم تبعا لذلك. وسيكون من الضروري في الوقت ذاته جمع أنواع جديدة من المعلومات، عن العمالة والمسائل الاجتماعية، وليس معلومات تقليدية عن التجارة والتدفقات المالية، أو بالإضافة إليها.

٥١ - واستأنف كلامه قائلا إن هناك فكرة تقليدية أخرى من الضروري التعرض لها وهي أنه في سبيل زيادة الإنتاجية، فإن الخطوة الأساسية هي تحرير سوق العمل. وفي هذا تبسيط هائل مبالغ فيه: إذ أنه من الضروري أحيانا زيادة الضوابط التنظيمية في السوق وليس التقليل منها. وثمة فكرة إيديولوجية أخرى وهي أن زيادة الإنتاجية هي بحد ذاتها شيء مفيد دائما. لكن إذا ما كان أثر زيادة الإنتاجية في الطلب العالمي سلبيا، فمن الواضح أن هذا ليس مفيدا. ومرة أخرى تدعو الحاجة إلى إلقاء نظرة جديدة على النظريات الاقتصادية وإيجاد توازن جديد. وثمة تصور خاطئ آخر وهو أن زيادة الإنتاجية وما يسفر عنها من زيادة الأرباح يتيح تلقائيا المزيد من الموارد من أجل الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي؛ وفي حقيقة الأمر، أن الموارد المتوفرة حديثا قد آلت إلى الاستثمار في الاقتصاد المالي، مما أدى إلى بقاء الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي مستقرة نوعا ما طوال الثلاثين عاما الأخيرة. وهكذا، وكما اقترح ممثل البرازيل، فإن ما يجري الآن هو دمج لأفكار متباينة، لكن الطريق حتى إنجاز هذا الدمج لا تزال طويلة.

٥٢ - والعنصر الرئيسي في المعادلة المتعلقة بزيادة فرص العمل هو المؤسسات الصغيرة. صحيح أن المؤسسات المتعددة الجنسيات والشركات الكبيرة هي أكثر إنتاجا، وربما تقدم وظائف تعتبر أكثر جاذبية، لكن الشركات الصغيرة هي التي تقدم القدر المطلوب من الوظائف. ولذا فإن المطلوب فعلا هو زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة، لكن في حين تقدم للمؤسسات الصغيرة على أهميتها الوعود الكلامية، توضع السياسات لصالح المؤسسات الكبيرة.

٥٣ - ثم انتقل إلى مسألة العلاقة بين منظمة العمل الدولية والوكالات الأخرى، فقال إن منظمة العمل الدولية تتعاون مع منظمة التجارة العالمية في مشاريع أبحاث مشتركة؛ وقد نُشر المشروع الثالث منها مؤخرا، وموضوعه أثر التجارة في فرص العمل. والسبب الرئيسي

في الهجرة، في رأي منظمة العمل الدولية، هو نقص فرص العمل. وإذا ما تمكنت البلدان من إيجاد المزيد من فرص العمل، فعندئذ يمكن تجنُّب كثير من الهجرة، مع ما يترتب على ذلك من مسائل مثل كيفية معاملة المهاجرين، وما إذا كان في وسع البلدان المرسلة للمهاجرين عقد اتفاقات مع البلدان المستقبلة لهم لضمان معاملتهم بإنصاف، وهلم جرا. وتعمل منظمة العمل الدولية الآن بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية، التي أبلغتها برأيها المتعلق بالأهمية القصوى لمسألة فرص العمل.

٥٤ - وأعرب عن اتفاقه مع ممثلة فرنسا على أن جعل البعد الاجتماعي في العولمة موضوعا رئيسيا في مؤتمر قمة مجموعة العشرين وكان مبادرة هامة جدا. أما بالنسبة لسؤالها المتعلق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، فقد يكون مما يثير الدهشة أن يتعين على هاتين الهيئتين التعاون في دراسة الكيفية التي يمكن بها التوفيق بين سياسات الاقتصاد الكلي، وسياسات العمالة، والسياسات الاجتماعية بشكل أفضل، بالنظر إلى أن منظمة العمل الدولية ما برحت تاريخيا توجه النقد لصندوق النقد الدولي، لكن الأزمان تغيرت. وكما قال السيد هيرش والسيدة باشليه، فإن أحد الجوانب الهامة في مفهوم الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية هو إمكانية تحمّلها ماليا. وفي هذا النقطة، في وسع صندوق النقد الدولي أن يساعد بخبرته. ويعمل الآن صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية مع ثلاثة بلدان محددة لتقرير مقدار السعة المالية المتاحة لها من أجل زيادة بُعد الحماية الاجتماعية.

٥٥ - وأعرب عن موافقته التامة على تعليقات ممثل نيجيريا بشأن الحاجة إلى تحسين القطاع الزراعي؛ كما أعرب عن ترحيبه بالتمييز الذي قام به السيد هيرش بين شبكات السلامة، التي تقام فقط من أجل أزمة محددة ومن ثم تُسحب بعد انتهاء الأزمة، وبين الحد الأدنى للرعاية الاجتماعية، الذي تم وضعه على أساس أنه أكثر ديمومة، وأنه قادر على الإسهام في الإنعاش الاقتصادي. كما أعرب عن ترحيبه بالتعليق الذي أدلت به ممثلة ألمانيا بشأن تمثيل العاطلين عن العمل؛ وعن رغبته في صياغة ذلك بعبارة أوسع نطاقا، تسأل عمن يمثل التململ السائد حاليا في المجتمع. فمن المسؤوليات التي تتحملها المنظمة بموجب الولاية المنوطة بها أن تشعر بالقلق على الناس - ليس فقط أكثرهم ضعفا بل الناس عموما - الذين يعيشون في الوقت الحالي في قلق بالغ بشأن ما يحدث، والذين تزداد قناعتهم بأن الطريقة التي تمت بها معالجة الأزمة لم تراع النواحي التي تثير قلقهم.

٥٦ - **السيد جومو** (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): رد على التعليق بشأن حقوق الملكية الفكرية، فأشار إلى أنه بعد قبول المجتمع الدولي اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، نص إعلان الدوحة على أنه يمكن وينبغي تفسير وتطبيق الاتفاق بشكل يدعم حق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العامة، وعلى وجه الخصوص، في تعزيز حصول الجميع على الأدوية. وليس هناك من سبب يحول دون عمل المجتمع الدولي في سبيل الحصول على استثناءات أخرى تشمل التكنولوجيات الجديدة والطاقة المتجددة المراعية للبيئة، وهلم جرا، مما يجعل هذه التكنولوجيات الجديدة أقرب منالا بكثير.

٥٧ - وأضاف قائلا إن الاتفاق العالمي الأخضر الجديد لما يحظ بعد بالدعم الكافي. والعالم، كما يقولون، هو في حالة اضطراب شديد، كما أثارت مجموعة العشرين برئاسة فرنسا مجموعة من المسائل الجديدة التي لم يسبق للمجموعة أن نظرت فيها. وفي وسع مجموعة العشرين، بوصفها المحفل الذي يضم أكبر النظم الاقتصادية في العالم،

طرح هذه المسائل على المؤسسات المتعددة الجنسيات لبحثها، والمأمول فيه، تنفيذها.

٥٨ - أما فيما يتعلق بمسألة الأزمة الغذائية، فقد فتحت مجموعة العشرين برئاسة فرنسا موضوع التقلب في أسعار السلع الأساسية بكامله. وكان النقاش في مجموعة العشرين بشكل أساسي سجالا بين الذين ينظرون إلى المسائل من زاوية العرض والطلب وبين الذين يؤكدون أن العالم قد تغير بسبب أن طرق تمويل العقود الآجلة وعقود الخيارات في أسواق السلع الأساسية قد غيّرت بشكل أساسي من طبيعة هذه الأسواق وجعلتها أكثر ملاءمة بكثير للدورات الاقتصادية. بيد أن هناك مزيداً من التعقيد من حيث أن البلد الذي يقوم فقط بزيادة إنتاج الأغذية، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن شعبة يتمتع بقدر أكبر من الأمن الغذائي، ولا سيما إذا ما كان القصد من معظم الأغذية الإضافية هو التصدير أو صنع الوقود الحيوي. وأردف قائلا إنه لا يزال هناك الكثير من الجوانب التي يتعين استكشافها.

٥٩ - **السيد المؤمن** (الرئيس المشارك): قال إنه على الرغم من أن الأزمة العالمية في فرص العمل تبدو وكأنها أثر مباشر للأزمة الاقتصادية والمالية، فقد تكون فعلا مشكلة هيكلية تراكمت عبر السنين وناجمة عن أسباب مختلفة مثل تطبيق التكنولوجيات الجديدة لتوفير اليد العاملة وتدني الاهتمام بالنمو الحافل بفرص العمل. فقد ازدادت في السنوات الأخيرة البطالة والعمالة الناقصة، بما في ذلك البطالة المقنّعة، ازديادا كبيرا في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على حد سواء. كما أن الصلة القائمة بين البطالة والفقر تهدد الكثير من التقدم الذي أُحرز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠ - وأضاف قائلا إن الأبعاد المتصلة بالشباب والمسائل الجنسانية في أزمة الوظائف هي من المسائل المثيرة للقلق والملحة بشكل خاص. وأعرب عن اتفاقه مع السيد سومافيا في أن العالم لا يستطيع الخروج من الأزمة بواسطة سياسة الوصفات التي كانت سائدة طوال سنوات. فالحاجة تدعو إلى تفكير جديد، ووصفات لسياسات جديدة، وهياكل أساسية مالية واقتصادية جديدة. ولا بد للمجتمع الدولي من إيجاد التزام سياسي متين وعقلية جديدة، عقلية راغبة في مجابهة التحديات، كالتوصيات بوضع حد أدنى للرعاية الاجتماعية كجزء من نموذج جديد للتنمية. كما يتعين على العالم أن يعيد التوازن بين سياسات الاقتصاد الكلي عن طريق توجيه قدر أكبر من الموارد لدعم القطاعات الإنتاجية، وإيجاد المزيد من الوظائف، والاستثمار في الهياكل الأساسية، والزراعة، والصحة، والتعليم.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠.